لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي بمجلس نواب الشعب

تعقد جلسة استماع إلى وزير التربية

السبت 22 فيفري 2025

عقدت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة جلسة على امتداد كامل يوم الجمعة 21 فيفري 2025 خصصتها للاستماع إلى السيد نور الدين النوري وزير التربية حول عدد من المشاغل التربوية تعلقت بالأمر عدد21 لسنة 2025 المؤرخ في 8 جانفي 2025 والمتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية. كما تناولت مواضيع تهمّ أعوان التأطير والمرشدين التطبيقيين للتربية والعنف بالوسط المدرسي والبنية التحتية للمؤسّسات التربوية.

وأكّد وزير التربية في بداية تدخله أهمية تواصل التفاعل الإيجابي بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية ضمن مقاربة شاملة تبلور توجهات الدولة التونسية. وثمن صدور الأمر عدد 21 لسنة 2025 المؤرخ في 8 جانفي 2025 والمتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية وبالمعاهد التابعة لوزارة التربية، معتبرا أنه قرار تاريخي لرئيس الجمهورية. وبين أن حوالي 20

ألف معلم وأستاذ نائب معنيون بالإدماج بمقتضى الأمر المذكور، مشيرا الى أن الوزارة ستتولى تسوية وضعياتهم المالية خلال الأسابيع القادمة. كما أفاد أنّ إدماج المعلمين والأساتذة النواب سيكون على دفعتين عملا بأحكام الأمر عدد21 لسنة 2025.

وأفاد أنّ الوزارة تعمل على تحديد حاجياتها من الأساتذة والمعلّمين وفق عديد العناصر. ونبّه من عدم توفّر العدد الكافي من المربين في بعض الاختصاصات على غرار مادّة الرّياضيات.

وبخصوص أعوان التأطير والمخابر، أكّد وزير التّربية أن المندوبيات الجهوية للتربية تعكف على تجميع وثائق الأعوان المعنيين الذين تربطهم علاقة شغلية بالوزارة لدراستها والتثبت فيها وسيتم في القريب العاجل إدماجهم بمؤسّسات وزارة التربية.

كما تطرّق إلى النّقص المسجّل في سلك التّفقد في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، مبيّنا أنّ الوزارة فتحت مناظرة لانتداب 160 متفقّدا. وأشار من جهة أخرى إلى أنه تمّ فتح مناظرة لانتداب 31 أخصائي نفساني في إطار تعزيز هذا السّلك بالجهات.

ولدى تطرّقه إلى موضوع البنية التّحتية المهترئة لعديد المؤسّسات التربوية، أعلن عن خطّة الوزارة لتشمل عمليات الصّيانة بكل المؤسسات، مضيفا أنّ التّدخل سيكون حسب الأولويات الملحّة بالاشتراك مع المؤسّسات العمومية والبنوك والمجتمع المدني. وأشار إلى إنجاز العديد من المشاريع بمواصفات جيّدة لمدارس ابتدائية وإعداديات ومعاهد ثانوية. وأضاف أن الوزارة تعمل على منظومة رقمية متطوّرة ومحيّنة لمتابعة كل هذه المؤسّسات.

كما أفاد الوزير أنّه سيتمّ تعميم المخابر المتنقّلة بكل الإعداديات والمعاهد الثانوية وتوفير تجهيزات متطورة تستجيب لتطورات العصر.

وأكد من جهة أخرى أن الوزارة تواصل العمل على تعميم مدرسة الفرصة الثانية وتوفير فضاءات لمراكز تكوين مهني جديدة بالمعتمديات.

وأشار وزير التربية الى أنّ الوزارة تعكف على إعداد مقترح لعقد ندوة وطنية يشارك فيها أعضاء المجلسين التشريعيين والخبراء من مراكز البحوث وكذلك ثلّة من الجامعيين للتباحث حول الأسباب

الحقيقية للسلوكيات المحفوفة بالمخاطر التي تهدد الناشئة، مضيفا الوزارة شرعت في تنظيم ورشات عمل بمشاركة جميع الأطراف المتداخلة.

هذا، وتولّت السيدة ريم المعروفي المكلّفة بتسيير الإدارة العامة للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي تقديم عرض حول العنف بالوسط المدرسي، حيث أبرزت مختلف أشكال العنف ومجهودات الوزارة المبذولة للتّصدي إلى هذه الظاهرة ومتابعة كلّ الوضعيات مع وحدات الإصغاء والمرافقة.

من جهته قدم السيد أنيس الكوكي المدير العام للبناءات والتجهيز عرضا عن مشاريع الوزارة، مبيّنا أن الاحداثات الجديدة المبرمجة في حدود 30 مؤسّسة تتوزع على 15مدرسة ابتدائية، و7 مدارس إعدادية و6 معاهد ومبيتين اثنين.

وأوضح أنّه تمّ الترفيع في نسبة الاعتمادات المرسمة الخاصة باقتناء تجهيزات عادية للمرحلة الابتدائية بزيادة 51 بالمائة. وازدادت هذه النسبة ب 97 للمرحلة الإعدادية والثانوية. كما استعرض في مداخلته أهمّ صعوبات التنفيذ والإشكاليات المطروحة وقدّم تباعا بعض الحلول الكفيلة بحلحلتها.

وفي تفاعلهم مع مداخلة وزير التربية والعروض المقدمة من طرف الوفد المرافق له، تمحورت مداخلات النّواب حول ضرورة توفير التجهيزات الضّرورية ووسائل العمل لكافة المؤسسات التّربوية على غرار الأوراق البيضاء وحبر الطباعة والآلات الناسخة وتوفير الماء الصالح للشراب والتّدخل العاجل للقيام بأعمال الصّيانة للمؤسسات المتداعية وتحسين ظروف المبيتات. وأكّدوا، من جهة أخرى، ضرورة التعجيل بسدّ النقص في بعض اختصاصات التدريس. ودعوا إلى العمل على إعادة الإشعاع إلى قاعات المراجعة بالمؤسّسات التربوية وتفعيل النوادي الثقافية والاجتماعية ومراجعة البرامج التّربوية والزمن المدرسي. وطالب عدد من النواب بتسوية شاملة وعادلة لجميع المعلمين والأساتذة النّواب وتسوية وضعية المرشدين التّطبيقيين الناجحين غير المتعاقدين.

كما أثار النّواب عديد المشاغل الجهوية تعلقت خاصة بتعطل انجاز بعض المشاريع بالجهات لأسباب مختلفة من بينها مشاكل تخصيص العقارات وتدهور البنية التّحتية لعديد المدارس والإعداديات والمعاهد الثانوية وغياب النّقل المدرسي. وشدّدوا على ضرورة إيجاد الحلول الكفيلة بوقف نزيف التّسرب المدرسي.

وفي معرض رده على مقترحات وتساؤلات النّواب، بيّن وزير التربية أن العمل متواصل على تركيز هياكل المجلس الأعلى للتربية والتّعليم عبر إصدار الأمر المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي لهذه المؤسسة الدستورية الهامة، مشيرا إلى أنّها لبنة من لبنات الإصلاح التربوي. وأوضح أن مقاربة الإصلاح يجب أن تكون مقاربة مجتمعية شاملة. كما أفاد أن الوزارة جاهزة لمدّ المجلس الأعلى للتّربية والتّعليم بكل ما أعدّته من مشاريع وبرامج.

وبخصوص البنية التّحتية للمؤسّسات التربوية، أكّد أنه تم إحداث لجنة صلب الوزارة تجتمع أسبوعيّا للنظر في المشاريع المعطلة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

وفي ختام الجلسة أبدى الوزير حرصه على الانفتاح على مقترحات كلّ النّواب لحلحة المشاكل المطروحة وتذليل الصّعوبات مع ضمان الحوكمة والشّفافية..

مجلس نوّاب الشّعب (22 فيفري 2025)

الجمهورية التونسية
وزارة التربية

الجمهورية التونسية
وزارة التربية

الجمهورية التونسية
وزارة التربية

الجمهورية التونسية
وزارة التربية